

فتوى

في دفع النكاح إلى القليل والجلو القية

واضحة

شيخ الإسلام

أبي يعقوب أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله تعالى

نشرها

أبو الفضل محمد بن عبد الله القونوي

فتوى

في دفع الزكاة إلى القليلة والجوازية

وأجابهم

شيخ الإسلام

إمام الحرمين عبد الحليم بن تيمية رحمه الله تعالى

نشرها

أبو الفضل محمد بن عبد الله الفونوي

مع تحديث إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة القرات العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

تقديتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhasan.blogspot.com

كافة الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

إِنَّ الْحَمْدَ
وَمِنْ سَيِّئَاتِ
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنْ كُتِبَ
المكتباتِ العالِ
اللهُ أَنْ يَكُونَ
المخطوطاتِ
خدمة علمية.

ولست أدَّعِ
أَهْلُهُ وَخَاصَّتُهُ،
فتاوى أبي العبدِ
موضوع الفتوى

يطلب من المكتبات أو من المؤلف :

ص.ب : ١١١٨ المدينة المنورة - هاتف : ٥٤٣٥٠٤٥٦ .

المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
أما بعدُ:

فَإِنَّ كُتُبَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَفَتَاوَاهُ لَأَلَىٰ بُنَائَتْ فِي مَكُونِ رُفُوفِ
المكتبات العلمية، طُبِعَ مِنْهَا - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - قَدْرٌ صَالِحٌ، وَبَقِيَ مَا نَدْعُو
اللَّهَ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا يَنْتَظِرُ كُلَّ بَحَاثَةٍ غَوَاصٍ، يُنْقِبُ عَنْهَا بَيْنَ مَا لَمْ يُفْهَرْسَ مِنْ
المخطوطاتِ فِي بَعْضِ دُورِ الْكُتُبِ شَرْقًا وَغَرْبًا، فَيُظْهِرَهَا عَلَى مَا تَسْتَحِقُّ مِنْ
خدمةٍ علميةٍ.

وَلَسْتُ أَدْعِي كَثِيرَ عِلْمٍ، وَطَوَّلَ بَاعٍ فِي هَذَا الشَّانِ، فَلِلتَّحْقِيقِ رِجَالٌ هُمْ
أَهْلُهُ وَخَاصَّتُهُ، بَيِّدَ أَنْ لِي دَالَّةٌ اقْتَحَمْتُ لِأَجْلِهَا مِيدَانَ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْفَتَاوَى مِنْ
فَتَاوَى أَبِي الْعَبَّاسِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَرَاهَا تَشْفَعُ لِي عِنْدَ الْمُنْصِفِينَ، وَهِيَ أَنْ
مَوْضُوعَ الْفَتَاوَى الَّتِي نَمَى إِلَيَّ خَبَرُهَا هُوَ عَيْنُ مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ الَّتِي نَشَرْتُهَا

بِعُنْوَانِ : (الصُّوفِيَّةُ الْقَلَنْدَرِيَّةُ، تَارِيخُهَا وَفَتْوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِيهَا) (١).

وَقَدْ كَانَ مِنْ حَقِّ هَذِهِ الْفَتْوَى - الَّتِي لَمْ تُنَشَرْ مِنْ قَبْلُ - أَنْ تُلْحَقَ بِهَا، وَلَكِنِّي لَمْ أَعْلَمْ عِلْمَهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ طُبِعَ الْكِتَابُ، وَلِلْأَسَازِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِلِ الْفَضْلُ فِي دَلَالَتِي إِلَيْهَا، فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ : (الْأَثْبَاتُ فِي مَخْطُوطَاتِ الْأُمَمَةِ . .) أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْفَتْوَى فِي (الظَاهِرِيَّةِ ٣٨٠٨ - الْعَمْرِيَّةِ ٧٢/غ)، وَأَنَّ مَصَوِّرَتَهَا بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، فَحَصَلْتُ عَلَيْهَا وَتَأَمَّلْتُهَا، فَإِذَا هِيَ تُتَادِي بِصَحَّةِ نِسْبَتِهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، أَسْلُوبُهَا بِذَلِكَ يَشْهَدُ، وَمَعْنَاهَا عَلَى ذَلِكَ يُؤَكَّدُ، وَلَمْ أَعَثُرْ عَلَى اسْمِ نَاسِخِهَا، أَوْ تَارِيخِ نَسْخِهَا، وَلَكِنِّي أَخَمَّنُ أَنَّهَا مِنْ خُطُوطِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهِجْرِيِّ.

وَيَقْتَضِرُ عَمَلِي عَلَى بَيَانِ مُخْتَصَرٍ لِلْقَلَنْدَرِيَّةِ، وَأَسْمَاءِ بَعْضِ النَّاهِضِينَ بِهَا، وَمَنْ خَصَّهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالذَّمِّ، وَبِخَاصَّةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلَمْ يَأْرَدْ زِيَادَةَ مَعْرِفَةٍ بِالْقَلَنْدَرِيَّةِ وَمَا إِلَيْهَا، فَلِيرْجِعْ إِلَى دِرَاسَتِي الْآتِيَةِ الذِّكْرُ عَنْهُمْ - فَإِنَّ فِيهَا تَفْصِيلَ مَا أَجْمَلْتُهُ هُنَا - وَقَائِمَةَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي أَضْرَبْتُ عَنْ تَذْيِيلِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِهَا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم

وَكُتِبَ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشُّونَوِيُّ

١٤٢٣/٤/٦ هـ

قُونِيَّةُ

(١) قد اختلف

الاصطلاح

(٢) وليس يعني

منهم، وفي

(١) طُبِعَتْ فِي بَيْرُوتِ سَنَةِ ١٤٢٣ هـ.

أَنْ تُلْحَقَ بِهَا،
بِابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
بِإِصْطِلَاحَاتِهِ
وَأَنْ
تُلْحَقَ بِهَا، فَإِذَا هِيَ
شَهْدٌ، وَمَعْنَاهَا
لِصَحَابِهَا، وَلِكُنِّي

ضِ النَّاهِضِينَ
تِيْمِيَّةً، وَلَمْ يَنْ
فِي الذِّكْرِ عَنْهُمْ
يُضْرِبُ عَنْ

وَسَلَّمَ

عبد الله القنبري

١٨

مَنْ الْقَنْدَرِيُّ ، وَمَا الْقَنْدَرِيَّةُ ؟

الْقَنْدَرِيُّ^(١) : هُوَ الْمُتَعَبِّدُ الصُّوفِيُّ (الدَّرَوِيشُ) ، الَّذِي تَحَرَّرَ مِنَ الْقِيُودِ ،
وَالْعَوَاقِقِ ، وَالْعَلَائِقِ الدُّنْيَوِيَّةِ تَحَرُّراً كَامِلاً ، وَصَدَفَ عَنْهَا - بِزَعْمِهِمْ - وَعَنْ
التَّفَكِيرِ فِي مُسْتَقْبَلِ الْمَعَاشِ وَالْحَيَاةِ ، وَاتَّخَذَ الْفَقْرَ ، وَالسِّيَاحَةَ ، وَالشَّحَاذَةَ ،
وَالتَّسَوُّلَ ، وَالْمَلَامَةَ شَعَاراً لَهُ .

وإِمَعَاناً فِي جَلْبِ الْمَلَامَةِ إِلَيْهِ ، فَقَدْ يَخْلُقُ - حِيناً - لَحِيَّتَهُ ، وَيَتْرَكَ شَارِبِيَّهِ ،
وَحِيناً يَخْلُقُ كُلَّ شَعْرٍ رَأْسَهُ^(٢) ، وَيَتَقَمَّصُ كُلَّ غَرِيبٍ مِنَ الْهَيْئَاتِ ، وَيَتَعَرَّى ،
وَيُظْهِرُ الاسْتِخْفَافَ بِالتَّكَالُفِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَيَعْرِفُ مَجْتَمِعَهُ .

لَيْسَ لَهَا فِي تَارِيخِ التَّصَوُّفِ مُؤَسَّسٌ بَعِيْنُهُ فَيُقَالُ : أَسَّسَهَا فَلَانٌ ، لِأَنَّ
الْقَنْدَرِيَّةَ عِبَارَةً عَنْ مَفْهُومٍ ، وَطَرِيقَةٍ عَيْشٍ ، وَمَشْرَبٍ يَنْهَلُ مِنْهُ مَنْ تُسَمِّيهِمْ
الْمَصَادِرُ بِـ (الْفُقَرَاءِ) ، وَهِيَ مَجْمُوعٌ مِنَ التُّسْكِ الْأَعْجَمِيِّ ، وَمِنْ تَرَكَامَاتِ
صُوفِيَّةٍ بِذَعِيَّةٍ عَبَرَ الْقُرُونِ ، يُضَيَّفُ إِلَيْهَا الْأَقْطَابُ ، وَالْأَوْتَادُ ، وَالْأَغْوَاثُ ،
وَالْأَشْيَاحُ مَا عَنْ لَهُمْ ، ثُمَّ يَتَمَيَّزُونَ بِأَمْرِ وَوَصْفٍ ، فَيَسْتَقِلُّونَ بِطَرِيقَةٍ ، فَتُنْسَبُ
إِلَيْهِمْ حِيناً ، وَتَارَةً يُنْسَبُونَ إِلَى الْمَسْلُوكِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَالْمَشْرَبِ ، فَيُقَالُ :
قَنْدَرِيٌّ ، أَوْ مَلَامِيٌّ ، وَمَا أَكْثَرُ مَا يَتَرَادَفُ هَذَانِ الْوَصْفَانِ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ .

(١) قَدْ اخْتُلِفَ فِي اسْتِقَاقِ كَلِمَةِ « قَنْدَرٍ » ، وَلَمْ يُقَطَّعْ فِي ذَلِكَ بَشْيْءٌ ، وَالَّذِي يَعْنِيْنَا هُنَا هُوَ مَا اسْتَقَرَّ
الْإِصْطِلَاحُ بِهِ .

(٢) وَلَيْسَ يَعْنِي هَذَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْلُقْ لَحِيَّتَهُ وَشَارِبِيَّهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا النِّهَجِ لَا يَعُدُّ قَنْدَرِيّاً ، بَلْ هُوَ جَنْسٌ
مِنْهُمْ ، وَفِي عِبَارَةِ السَّائِلِ ، الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْفَتْوَى مِنْ قَوْلِهِ : (... وَأَضْرَابُهُمْ) إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ .

وَتَعَيَّنُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنَ الْكُتُبَةِ زَمَنَ ظُهُورِهَا بِسِنِي تَسَلُّطِنِ الظَّاهِرِ
بَيْرَس (ت ٦٧٦هـ) خطأً بَيِّنُ، فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ لَهَا ذِكْرٌ وَبَيَّرَسُ لَمْ يُخْلَقْ بَعْدُ،
وَإِنَّمَا يَسُوغُ الْقَوْلُ بِأَنَّ يُقَالَ إِنَّ هَذَا السُّلْطَانَ سَانَدَهُمْ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمْ^(١).

وَالْمَلَامَةُ أَوْ (الْمَلَامِيَّةُ) مَبْدَأُ صُوفِي قَدِيمٌ، كَانَ فِي نَشَأَتِهِ الْأُولَى أَمْرًا
يُمْكِنُ قَبُولُهُ، إِذْ كَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ يُظْهِرَ الرَّجُلُ لِلنَّاسِ مَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَلَا
نَقْصَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَا ذَمَّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لِيَكْتَمَ بِهِ حَالَهُ وَعَمَلَهُ، كَمَا إِذَا أَظْهَرَ
النِّعْمَةَ، وَكَتَمَ الْفَقْرَ وَالْفَاقَةَ، وَأَظْهَرَ الصِّحَّةَ وَكَتَمَ الْمَرَضَ، وَأَظْهَرَ النِّعْمَةَ
وَكَتَمَ الْبَلِيَّةَ.

وَلَكِنْ سَرَعَانَ مَا تَقْضَى مَا شَادُوهُ مِنْ مَفْهُومٍ، وَحَلَّ مَكَانَهُ مَعْنَى دَوِيٍّ،
هُوَ الَّذِي أَخَذَتْ بِهِ الْقَلَنْدَرِيَّةُ، وَزَمَرُهَا، وَخُلَاصَتُهُ: أَنَّ يُظْهِرَ الرَّجُلُ مِنْ
هَؤُلَاءِ مَا يُلَامُ عَلَيْهِ شَرَعًا مِنْ مُحَرَّمٍ وَمَكْرُوهٍ، لِيَكْتَمَ (حَالَهُ) أَوْ كَمَا يُعْبَرُونَ
أَحْيَانًا: (لِيُحَرِّبَ عَلَى نَفْسِهِ)، وَيُسِيءَ بِهِ النَّاسُ الظَّنَّ فَلَا يُعْظَمُوهُ.

نَقَلَ أَحْمَدُ الْأَفْلَاكِيُّ (ت ٧٦١هـ) عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ جَلَالِ الدِّينِ الرُّومِيِّ
(ت ٦٧٢هـ) - وَكَانَ مَلَامِيًّا - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ مَنْ يَعْمَلُ خِلَافَ مَا
جَاءَتْ بِهِ شَرَائِعُ الْأَنْبِيَاءِ لِيَكْسِبُوا بِذَلِكَ ذَمَّ النَّاسِ».

وَجُمَاعُ الْقَوْلِ: إِنَّ التَّهَجَّجَ الْمَلَامِيَّ أَسَاسُ مَكِينٍ عِنْدَ الْقَلَنْدَرِيَّةِ، فَكُلُّ
قَلَنْدَرِيٍّ مَلَامِيٍّ، وَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَلَامِيٍّ قَلَنْدَرِيًّا، وَكُلُّ مَا
سَأُورِدُهُ لَكَ عَنْ هَيْئَاتِهِمْ، وَفَعَالِهِمْ فِيهِذَا الْمَبْدَأُ يُفَسَّرُ.

(١) أورد ابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) في (تاريخ أربيل) قصة قلندري رآه سنة ٦١٩هـ، وإذا أخذ في
التقدير أن الشهاب السهروردي (ت ٦٣٢هـ) تكلم عليهم في مؤلفه (عوارف المعارف) الذي
كُتِبَ قبل سنة ٦١٤هـ، وأن فريد الدين العطار (ت ٦١٨هـ) ذكر في ديوانه (منطق الطير) قصةً
تنطق بفسادهم، كان من شبه المؤكد أن لفظة (القلندرية) بالاصطلاح المعروف كانت قد
انتشرت أواخر القرن السادس الهجري.

وقبل أن أذكر لك هيئاتهم وما عُرِفُوا به مِنْ مآثم، أبدأ بالتَّنبِيهِ على أَشدَّ الطَّوَامِّ التي ابتُلُوا بها، وهي القولُ بِوَحْدَةِ الوجودِ عندَ بَعْضِهِمْ، وبالحُلُولِ عندَ آخَرِينَ مِنْهُمْ، وهما ما أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على خُرُوجِ المُعْتَقِدِ لِأَحَدِهِمَا من دائرة الإسلام^(١).

أما هيئَتُهُمُ الخارجِيَّةُ، فتحليقُ الشُّعُورِ أَشْهَرُهَا، فكانوا يَسْتَأْصِلُونَ شعرَ الرأسِ واللحية والشاربين والشاربين، وهؤلاءِ نوعٌ، ومنهم من يُبْقِي على شاربيهِ فقط، وَيُطِيلُهُمَا بهيئةٍ مخصوصةٍ إطالةً منكراً، وهُمْ نوعٌ، وهناك من يحلِقُ اللَّحْيَةَ والشاربين، وَيُطِيلُ شعرَ رأسِهِ، وآخرونَ وَفَّرُوا جميعَ ما يَطُولُ في الرَّأسِ والوجهِ من الشعرِ حتى تَخْتَلِفَ هذه في هذه.

وكانوا يَضَعُونَ حِلَقَ الحديدِ على أعناقِهِمْ، وأذانِهِمْ، وأعضائِهِمْ التناسليَّةِ، ومنهم من يُعَلِّقُ السلاسلَ والحِبالَ، والعِظَامَ، والأجراسَ على أعناقِهِمْ وأرجُلِهِمْ، وَيَحْمِلُونَ زَنْبِيلاً وَعِصِيّاً، ولباسُهُمُ الدَّلُوقُ، وجُلُودُ الحيواناتِ، وما لا يُسَمَّى لباساً لأنه لا يَسْتُرُ المَغْلَظَ من العَوْرَاتِ في غالبِ أحوالِهِمْ، دَعَوَاهُمُ التَّجَرُّدُ، والفَقْرُ، وتركُ الدُّنْيَا.

وكانوا يَسِيحُونَ في البلادِ مُشْرِقِينَ وَمُغْرِبِينَ، ناشِرِينَ فسادَهُمْ، ومُتَصَيِّدِينَ الشَّبابَ لَسَبِيلِهِمْ^(٢)، الذي وَصَفَهُ العارِفُونَ بِهِمْ بِأَنَّهُ إِبَاحِيٌّ، وكيف لا يَكُونُ ذلكَ كذلكَ؟ وهم يَتَعَاطَوْنَ الحَشِيشَةَ المخدَّرةَ، ويُرَوِّجُونَ لها، وَيُسَمِّوْنَهَا لقمةَ الذِّكْرِ والفِكرِ.

وفسادُ أخلاقِهِمْ في الحَضِيضِ الأسفلِ، فاللَّوْاطُ، وإِتْيَانُ بَعْضِهِمْ بَعْضاً

(١) القول بوحدة الوجود ليس مما تفرَّدت به القلندرية، بل هو عقد آمن به أمم من (كبار) الصوفية.

(٢) يضح من كلام صاحب (فسطاط العدالة) وما نقله صاحب (الشقائق النعمانية ص ١٢٨) في ترجمة عالم عثماني، أن القلندرية كانت تعمد إلى اختطاف الصبيان والرجال، وتحملهم على الانضواء إليهم جبراً وفسراً.

مما تؤكد المصادر، فإذا خفت هذه الباقعة، فإنما تخفت إلى الزنى، ثم إلى
المسكرات، وكل ذلك يتقدمه آيين سماع وغناء، يرقصون فيه ويرقصون، ثم
في حمأة الرذيلة يرتكسون.

وقد أعانوا أعداء المسلمين في الحروب والجاسوسية، من المغول
والنصارى، وقد خرجوا على ولاية الأمور من المسلمين، وربما قطعوا
الطريق، وانهبوا الأموال، وأزهقوا الأرواح.

وقد ظهرت أسماء، وعنوانات عديدة للقلندرية لا تعدو أن تكون شعباً
لمؤسسة واحدة، قد تباين بفروق ضئيلة، وصدق أبو العباس ابن تيمية إذ
قال: «ولا يكاد تفصيل الباطل ينضب».

فمن تلك الشعب: اليونسية، والحيدرية، والجوالقية، والرفاعية (في
بعض عهودها)، والحريرية، والشمسية، والباجرقية، والأبدال (أبدال
الروم)، والطورلق، والإشق، والجامية، والأدهمية، وبعض المولوية،
والحروفية، والمشاهد في تاريخ بعض هذه الزمر ميلها المتدرج عبر السنين
إلى الاعتدال نوعاً ما، وترك كثير من مبادئ القلندرية.

أما الجوالقية: وهي التي ورد ذكرها في الفتوى، فنسبة إلى الجوالق
الذي يلبسونه، وهو من الخيش، وحيناً تُلَفِّظُ: (جولقية) فأشبهت حينئذ أن
تكون نسبة إلى جلقهم (بالجيم) شعر رأسهم ووجههم، أي خلقهم إياه. ولا
يستبعد أن تكون نسبتها إلى موضع يُقال له (جولق).

وقد عد جمال الدين محمد بن يونس الساوي (أو الساوجي) شيخها
الناهض بها، ويفهم من المصادر أنه انتسب إلى التهج القلندري لما جاء
دمشق، وبقي بها مدة، ثم ارتحل إلى دمياط، وتوفي بها سنة ٦٣٠ هـ، وقد
انتشر أتباعه في الأناضول، ثم في الشام ومصر والعراق وغيرها.

وأما اليونسية: فينسبون إلى يونس بن يوسف بن مساعد الشيباني،

المخارقي، القنبي، المتوفى سنة ٦١٩هـ. وقد تكاثروا بمصر والشام، ولا بد أنهم كانوا متوافرين بنواحي (ماردين) حيث قرية شيخهم.

وأما الحريرية: فينسبون إلى علي الحريري (ت ٦٤٥هـ) وكان من أشدهم إيغالاً في إظهار الملامية (مخالفة الشريعة)، وكانوا في (بسر) - بلدة شيخهم -، ثم في دمشق ومدن الشام، والقاهرة وغيرها.

وأما الرفاعية: فقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية انتساب طائفة إليها، وإلى من ينسبون إليه، أعني أحمد بن الرفاعي (ت ٥٧٨هـ)، وتعلم اليوم أنه يعني بتلك الطائفة بعض زمر القلندرية، وهذا معلوم من عادة الصوفية، فقد انتسب بعض القلندرية إلى إبراهيم بن أدهم (ت ١٦١هـ)، وغيره مما يعلم مخالفتهم للواقع. وكان القرنان السابع والثامن الهجري عهداً قد صُبغت فيه الطريقة الرفاعية بصبغة قلندرية واضحة، وحسبك أن تتأمل كلام الذهبي عليهم في (العبر)، لتراه أحد الشواهد على ذلك.

وأما الحيدرية: فينسبون إلى قطب الدين حيدر، المتوفى سنة ٦١٨هـ، وأتباعه هم الذين يخلقون لحاهم، ويطينون شواربهم، وكانوا في الأناضول أكثر منهم في أي موضع آخر، وقد تفرع عن هذا الضرب القلندري شعبة تنسب إلى الحيدري: الحاج بكداش (ت ٦٧١هـ) يقال لها البكداشية، وشعبة تنسب إلى الحيدري: براق بابا (ت ٧٠٧هـ) يقال لها البراقية.

مع تحديث إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlal-hdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

ثم إلى
ثم

من المغول
ربما قطعوا

تكون شعباً
ابن تيمية إذ

الرفاعية (في
أبدال (أبدال

المولوية،
ج عبر السنين

إلى الجوالق
هت حينئذ أن

تهم إياه. ولا

رجي شيخها
بري لما جاء

٦٣٠هـ، وقد

عد الشيباني،

ذَكَرُ مَنْ ذَمَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية منهم

أَقْدَمُ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْقَلَنْدَرِيَّةِ صُوفِيٌّ تَخَضَّعَ لَهُ الصُّوفِيَّةُ كُلُّهَا هُوَ: شَهَابُ الدِّينِ الشُّهْرَوَرْدِيُّ (ت ٦٣٢هـ) تَحَدَّثَ عَنْهُمْ فِي (عَوَارِفِهِ)، وَخُلَاصَةُ رَأْيِهِ: أَنَّ الْمَلَامِيَّةَ أَهْلَ صِدْقٍ وَقَبُولٍ، وَأَنَّ مَدَّعِيَهَا مِنَ الْقَلَنْدَرِيَّةِ زُيُوفٌ. وَحَذَّرَ مِنْ صُحْبَتِهِمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَاهَاورِ الرَّازِيِّ، الَّذِي يُعْرَفُ فِي الْمَصَادِرِ الْفَارَسِيَّةِ بِنَجْمِ الدِّينِ دَايَه (ت ٦٥٤هـ) فِي كِتَابِهِ: (مَنَارَاتُ السَّائِرِينَ) (١).

وَذَمَّهُمْ سَعْدِيُّ الشَّيرَازِيِّ الشَّاعِرُ الْفَارَسِيُّ (ت ٦٩١هـ) فِي بَعْضِ شِعْرِهِ، وَفَصَّلَ فِي بَيَانِ قَبَائِحِهِمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ ٦٨٣هـ) وَيَبْدُو أَنَّهُ مِنْ سُكَّانِ الْأَنْضُولِ، كَتَبَ فِصْلًا عَنْ الْجَوَالِقِيَّةِ فِي كِتَابِهِ (فَسْطَاطِ الْعَدَالَةِ فِي قَوَاعِدِ السُّلْطَانَةِ) يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ مَا كَتَبَ عَنْهُمْ.

وَكَتَبَ فِي ذَمِّهِمْ عِمَادُ الدِّينِ الْوَاسِطِيُّ (ت ٧١١هـ) مِمَّا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤هـ) فِي (الْعُقُودُ الدُّرِّيَّة) عَنْهُ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّنَامِيُّ الْهِنْدِيُّ، الْمُخْتَسِبُ (كَانَ حَيًّا قَبْلَ سَنَةِ ٧٢٥هـ) فِي (نَصَابِ الْأَحْتِسَابِ) (٢)، وَابْنُ الْحَاجِّ (ت ٧٣٧هـ) فِي (مَدْخَلِهِ)، وَابْنُ التُّرْكَمَانِيِّ (كَانَ حَيًّا فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ) فِي (لُمَعِهِ)، وَالذَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ) فِي (تَارِيخِ الْإِسْلَامِ) وَغَيْرِهِ، وَالصَّفْدِيُّ (ت ٧٦٤هـ) فِي (الْوَافِي) وَ(أَعْيَانُ الْعَصْرِ)، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الشُّبْكِيُّ (ت ٧٧١هـ)

(١) وذلك قوله: «وَلَا يَنْجَبُ أَيْضًا جَمَاعَةٌ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمُ الْمَلَامِيَّةَ وَالْقَلَنْدَرِيَّةَ وَالْحِيدَرِيَّةَ وَالْحَرِيرِيَّةَ، فَإِنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَكْثَرِهِمُ الْإِبَاحَةُ وَالزُّنْدَقَةُ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا». ص ٥٠٧، نَشْرُ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ لِلْكِتَابِ ١٩٩٩م. لَكِنْ (مُحَقِّقُهُ) الَّذِي وُصِفَ عَلَى الْغُلَافِ أَنَّهُ مِمَّنْ: (عُنُوا بِالنُّصُوفِ إِبْدَاعًا وَبَحْثًا) أَهْمَلِ الْبَحْثَ عِنْدَمَا عَرَضَتْ لَهُ كَلِمَةُ (الْقَلَنْدَرِيَّةِ) فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ تَعَاوَرَتْهَا أَيْدِي النُّسَاخِ بِالتَّحْرِيفِ، فَأَثْبَتَهَا فِي الْمَثْنِ هَكَذَا: (الْقَلِيدَرِيَّةِ) ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «فِي (ز): الْقَلَايَةِ، وَفِي (ت) الْقَلِيدَرِيَّةِ، وَرَبَّمَا كَانَتْ الْقَادَرِيَّةُ» (!!). فَهَلْ يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بِالْقَلَنْدَرِيَّةِ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ !؟

(٢) من منشورات: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة - ١٤٠٦هـ.

في (معيد النعم)، والياضي (ت ٧٦٨هـ) في (نشر المحاسن الغالية)، وتقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) في (كفاية الأخيار)، وقد وافق رأيه فيهم جواب الفتوى التي أنشروها في عدم جواز دفع الزكوات إلى أي صنف من أصنافهم، مع ما عرف عن الحصني من حيف شديد على أبي العباس بن تيمية.

وندد بهم الوجودي الشهير: عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) في (نفحات أنسه)، وعبد الواحد جلبي (كان حياً سنة ٩٣٠هـ) في كتابه (مناقب خواجه جهان)، ومعاصره: لطيفي صاحب (التذكرة)، وحسين الكفوي (ت ١٠١٠هـ)، والقاضي زاده محمد (ت ١٠٤٥هـ) وأتباعه، كما حكى المؤرخون ذلك عنهم.

أما جواب الشيخ زين الدين الفارقي (ت ٧٠٣هـ) الذي ورد في مخطوطة الفتوى، فهو - على قصره - يفيدنا أن الفارقي مع إحسانه الظن بأشباه القلندرية من الصوفية الذين ثقلت عنهم أقوال وأفعال لا تسبغها الشريعة - كما حكى ذلك عنه ابن السراج الدمشقي (ت ٧٤٧هـ) - فإنه يرى ضلال القلندرية، أو هو - كغيره - يعدّهم متشبّهين بالفقراء والصوفية، وهذا ما لا يعضده واقع الحال عبر العصور.

فإذا ما جيء إلى بيان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية منهم، فإن في وصف الصفدي له في ترجمته بأنه كان مسلطاً عليهم، ما يثبّك عن جملة ذلك.

لقد كان علم أبي العباس بهؤلاء من كثب، ونقده إياهم عن اطلاع وتفتيش، فإنه من المحتمل جداً أنه رأى الكثير منهم يوم كان بحران صيباً، فلما أن جاء دمشق كانت أنواعهم في دروبها يشحذون ويتسكعون، فلما أن نبغ علمه، وبزغت إصلاحاته وتحقيقاته، كان خبره بهم قد كمل، فحذر منهم، وجبّهم بالحق، وناظرهم فانقمعوا في زواياهم، وباشر بنفسه الإنكار على أفراد منهم علن إفسادهم، وقد قال على لسانهم:

والله ما فقرنا اختياراً إنما فقرنا اضطراراً

بها هو: شهاب
خلاصة رأيه:

في المصادر
(١).

بعض شعره،
غيب (كان حياً
الجوالقية في
عنهم.

بن عبد الهادي
امي الهندي،
وابن الحاج
قرن الثامن) في
والصفدي
في (ت ٧٧١هـ)

حيدرية والحريرية،
نشر الهيئة المصرية
موقف إبداعاً وبحثاً
ورثتها أيدي السخا
القلاية، وفي (ت)
يوماً من دهره !؟

جَمَاعَةٌ كُلُّنَا كُسَالَى وَأَكَلْنَا مَا لَهُ عِيَارُ
يُسْمَعُ مِنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا حَقِيقَةً كُلُّهَا فُشَارُ
وعلى هذا فَطَبَعِي أَنْ يُعَادِيَهُ الْقَلَنْدَرِيَّةُ وَزَمَرُهَا أَشَدَّ الْعَدَاءِ، بل إِنَّ بَرَاقَ
بابَا الحيدريِّ لما كَادَ أَهْلَ كِيلَانَ، وَحَثَّ الْمَغُولَ عَلَى اجْتِيَا حِهِمْ، كَانَ مِمَّا
قَالَ لَهُ لَهُمْ: إِنَّ أَهْلَ كِيلَانَ مَجْسَمَةٌ يَتَّبِعُونَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ!! وقد ذَكَرَ مُصَدِّرُ أَنَّ
الْمَغُولَ عَرَفُوا لَابْنَ تَيْمِيَّةَ وَزَنَّهُ وَخَطَرَهُ، فَكَانُوا يَخْشَوْنَ فَتَاوَاهُ، وَمَا قَدْ تُحَدِّثُهُ
مِنْ ثَوَرَاتٍ عَلَى سُلْطَانِهِمْ، وَأَكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّ عِلْمَهُمْ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ وَقْعَةِ شَفَحَبَ .

لَقَدْ أَوْضَحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي فَتَاوَاهُ الَّتِي نَشَرْتُهَا فِي خَاتِمَةِ الدِّرَاسَةِ
الْمَذْكُورَةِ أَنْفَاءً أَنَّ الْقَلَنْدَرِيَّةَ: «مِنْ أَهْلِ الضَّلَالَةِ وَالْجَهَالَةِ، وَأَكْثَرُهُمْ كَافِرُونَ
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». وَقَدْ بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَبَبَ حُكْمِهِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ:
«لَا يَرَوْنَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ». وَلَئِنَّهُ خَبَرَ طَوَائِفَهُمُ الَّتِي أَشْهَبْتُ فِي الْحَدِيثِ عَنْهَا
ثُمَّ، فَإِنَّهُ يَرَى: «أَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»، إِذْ يَعْتَقِدُونَ
وَحْدَةَ الْوُجُودِ وَالْحُلُولِ، وَيَسْتَحِلُّونَ الْمَحْرَمَاتِ الْغِلَاطِ الَّتِي لَا يَسْتَحِلُّهَا
الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ إِنَّهُمْ: «لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَلَا مِنْ أَهْلِ
الذِّمَّةِ»، وَأَضَافَ هَذَا الْقَيْدَ الْمُهِمَّ الَّذِي تُؤَيِّدُهُ الْمَصَادِرُ قَطْعًا، وَهُوَ أَنَّهُ: «قَدْ
يَكُونُ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مُسْلِمٌ، لَكِنْ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، أَوْ فَاسِقٌ فَاجِرٌ»^(١) .

وقد أَكَّدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عِلَاقَتَهُمُ بِالنَّهْجِ الْمَلَامِيِّ الْمُنْحَرِفِ، ثُمَّ قَالَ

(١) ارتأى المؤرخ النابه أحمد يشار أوجاق، أن من القلندرية أناساً «عالي الطبقة»، وهو تعبيرٌ موهوم،
إذ قد يستدخل قراؤه الأثر في معنى «عالي الطبقة» أنهم كانوا على تقوى من الله تعالى، وأنهم
نظيفون من كل بدعة أو ضلالة أو فسق. وإنما أحسبه قصد أن منهم الشاعر والشعور،
والفيلسوف والمفلسف، ومن قد خَفَّتْ غِلْوَاءُ قَلَنْدَرِيَّتِهِ. وبعد فلوددتُ لو أن المؤرخ أوجاق نَبَذَ
هذا التعبير، أو نَبَهَ إلى ما أشار إليه أهل السنة والجماعة من أن «القلندري» متأرجحٌ بين الكفر
والفسوق وإلا لما كان قلندرياً عندهم.

رَأْيُهُ فِي تَحْلِيْقِهِمُ اللَّحَى، وَالشَّوَارِبَ، وَالرُّؤُوسَ بِأَنَّهُ «تَجِبُ عُقُوبَتُهُمْ جَمِيعُهُمْ، وَمَنْعُهُمْ مِنْ هَذَا الشَّعَارِ الْمَلْعُونِ». ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهِمْ، بَلْ يَجِبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُعْلِنٍ بِبِدْعَةٍ أَوْ فَجْوَرٍ.

وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ إِمَامٍ مُحَقِّقٍ مُنْصَفٍ حَتَّى مَعَ (حُثَالَةِ الْحُثَالَةِ)، أَعْنِي الْقِلَنْدَرِيَّةَ إِذْ قَالَ: «وَهَؤُلَاءِ الْأَجْنَاسُ وَإِنْ كَانُوا قَدْ كَثَرُوا فِي هَذَا الزَّمَانِ، فَلِقَلَّةِ دُعَاةِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَفُتُورِ آثَارِ الرِّسَالَةِ فِي أَكْثَرِ الْبُلْدَانِ، وَأَكْثَرِ هَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْ آثَارِ الرِّسَالَةِ، وَمِيرَاثِ الثَّبُوتِ مَا يَعْرِفُونَ بِهِ الْهُدَى، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ ذَلِكَ».

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ إِذَا حُكِمَ فِيهِمْ حُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي لَا هَوَادَةَ فِيهِ، يُقَرُّ بِمَعْذَرَةِ الْأَلُوفِ مِنَ التُّرْكَمَانِ، وَالْأَكْرَادِ، وَأَشْبَاهِهِمْ فِي عَصْرِهِ، الَّذِينَ دَبَّ فِيهِمْ هَذَا التَّهْجُ أَيُّ دَبِيبٍ، إِذَا كَانُوا مِنْ أَجْهَلِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى بِدِينِهِ.

ثُمَّ جَاءَ بِالتَّحْقِيقِ الَّذِي يُسَلِّمُ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فَقَالَ: «وَفِي أَوْقَاتِ الْفَتَرَاتِ، وَأَمْكِنَةِ الْفَتَرَاتِ: يُثَابُ الرَّجُلُ عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ الْقَلِيلِ، وَيَغْفِرُ اللَّهُ فِيهِ لِمَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا لَا يَغْفِرُ بِهِ لِمَنْ قَامَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ...».

ثُمَّ قَالَ: «... وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ (أَيُّ الْمَقَالَةِ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ) بِأَنَّهُ كَافِرٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ، وَتَنْتَفِي مَوَانِعُهُ، مِثْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ أَوْ الرِّبَا حَلَالٌ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ لِنَشُوئِهِ فِي بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ، أَوْ سَمِعَ كَلَامًا أَنْكَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنْكِرُ أَشْيَاءَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا».

وَكَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَشْكُونَ فِي أَشْيَاءَ مِثْلَ رُؤْيَا اللَّهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَسْأَلُوا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمِثْلَ الَّذِي قَالَ: إِذَا مِتُّ فَاسْحَقُونِي، وَذَرُونِي فِي الْيَمِّ لَعَلِّي أَضِلُّ عَنْ اللَّهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُكْفَرُونَ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالرِّسَالَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْتَلَى يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾.

سَهْ عِيَارُ
فُشَارُ
بَلْ إِنَّ بَرَاقَ
مِمَّا
كَرَ مَصْدَرُ أَنْ
وَمَا قَدْ تُحْدِثُهُ
قَعَةِ شَقَحَبَ.

مَاتَةِ الدَّرَاسَةِ
تُرْهُمُ كَافِرُونَ
وَهُوَ أَنَّهُمْ:
اللَّهُ وَرَسُولُهُ

الْحَدِيثِ عَنْهَا
إِذَا يَعْتَقِدُونَ
لَا يَسْتَحِلُّهَا
وَلَا مِنْ أَهْلِ
وَهُوَ أَنَّهُ: «قَدْ

حَرِفَ، ثُمَّ قَالَ

وَهُوَ تَعْيِيرُ مُوْهَمٍ،
نَافِقَةٍ تَعَالَى، وَأَنَّهُمْ
لِشَاعِرٍ وَالشُّعْرُورِ،
الْمُؤَرِّخِ أَوْجَاقَ نَبَذَ
مُتَارِجٍ بَيْنَ الْكُفْرِ

روى عن عبد الملك بن مروان انه قال بعثت ثلثة رجال رجل
 دخل مجلسا فعرف مجلسه ففقد فيه رجلين فمضى
 بصرف العرس ليفتتا ولم يصرفه لبيت فتا ورجل
 خطه خفيف فقال بلى فيه لان مسئله قد كوردت
 حاله دل
 الزهراء الى القلندر به والحواليه واصراهم واذا دفع اليهم هل سيطر
 عن الواقع الصرام لا صوابا حورين اجاب سيع الاسلم زعمهم
 العارفي لا ينبغي ان يصرف اليهم وانه اعلم انه عبد الله بن مروان انما هو
 واجاب سيع الاسلام على الرعيه اما من كان بعد ان ابعده
 يستواجه عليه ولا على كونه من الباس او الصوم اراكم وكورها
 من الشرايع التي اجمع على وجوبها بعد التدين لهذا الهدى الملعون
 من جلوا الحكيم وتناولوا المسترور في الجماعات والجماعات وتفضلت
 الطريقه التي هم عليها على ما عليه الملوك من هدى بهم صلى الله عليه ولم
 وهو لا يدارى حاج اهل العلم لا كوردت مع الزهراء اليهم بل استأنتهم
 فان تابوا او اصبوا او اما من علم منه صح العقده هو مع ذلك
 على هذا الهدى فاسق لا سعيان بعد الزهراء اليه كما اهل العدل
 ومن كان منهم مشكوكا فيه ولا يظهر انه لا يجوز دفعها اليه لانه قد شاع
 عن هذه الطائفة العقارب المكفرة من الاستيفاء في الفرائض والحرمات
 بالاصلاحات الفرد بالامر لا بطلب السلام يظهر خلافه واصرارهم دأبا
 على ترك الفرائض وتناول الحيات دلا على صدق ما على عنهم
 من ساد الاحملا وانه اعلم انه احمد رحمه
 من باب الفاضل عماد الزمان جامع الطريقتين في محمد بن عبد الله بن عبد الله
 انهم يلبس بحبي الله لو دخل المسجد للورد في الاقضية قال احصنا
 احسن مجلسا ينتظر فاما لاننا نطهر الصلاة فاما الفصل من ابطالها
 فاعدا وقد قيل على من اشع اي جامد الاسفرا يعني انه مجلسهم

مسألة: هـ
 وإذا دُفع إليهم
 أجاب شيئا
 والله أعلم. كتب
 وأجاب شيئا
 ليست بواجبة
 ونحوها من
 الملعون، من
 والجماعات،
 من هدى نبيهم
 إليهم، بل يجزى
 وأما من
 فهذا فاسق لا
 مشكوكا فيه،
 العقائد المكففة
 فالأصل
 على ترك الفرائض
 فساد الاعتقاد

نَصُّ الْفَتَوَى

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى الْقَلَنْدَرِيَّةِ، وَالْجَوَالِقِيَّةِ، وَأَصْرَابِهِمْ؟
وَإِذَا دُفِعَ إِلَيْهِمْ هَلْ يَسْقُطُ عَنِ الدَّافِعِ الْفَرَضُ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ.
أَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، زَيْنُ الدِّينِ الْفَارِقِيُّ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَرَفَ إِلَيْهِمْ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرَوَانَ الشَّافِعِيُّ.

وَأَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ: أَمَّا مَنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الصَّلَاةَ
لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَلَى نَحْوِهِمْ مِنَ النَّاسِ، أَوِ الصَّوْمَ، أَوِ الْجُمُعَةَ،
وَنَحْوَهَا مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي أُجْمِعَ عَلَى وَجُوبِهَا، أَوْ يَعْتَقِدُ التَّدْيِينَ بِهَذَا الْهَدْيِ
الْمَلْعُونِ، مِنْ حَلْقِ اللَّحْيَةِ، وَتَنَاوُلِ الْمُسْكِرِ، وَتَرْكِ الْجُمُعَاتِ،
وَالْجَمَاعَاتِ، وَتَفْضِيلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا، عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ
مِنْ هَذِهِ نَبِيَّهِمْ ﷺ، فَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ، لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ
إِلَيْهِمْ، بَلْ يَجِبُ اسْتِثَابَتُهُمْ، فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا.

وَأَمَّا مَنْ عَلِمَ مِنْهُ صِحَّةُ الْعَقِيدَةِ، ثُمَّ هُوَ مَعَ ذَلِكَ مُصِرٌّ عَلَى هَذَا الْهَدْيِ،
فَهَذَا فَاسِقٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ بِالزَّكَاةِ إِلَيْهِ عَنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ
مَشْكُوكًا فِيهِ، فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ شَاعَ عَنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ
الْعَقَائِدُ الْمُكْفَرَةُ، مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِالْفَرَائِضِ، وَالْمَحَرَّمَاتِ.

فَالْأَصْلُ الْإِحَاقُ الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ مَا لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ، وَإِضْرَارُهُمْ دَائِمًا
عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ، وَتَنَاوُلِ الْخَبَائِثِ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِ مَا يُحْكَى عَنْهُمْ، مِنْ
فَسَادِ الْأَعْتِقَادَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَتَبَهُ: أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ

رجال رحل
كتاب فريسا
اور رجل
للكور
هذا
للم زعم
مرور
للم
معه وحرها
هذا الملعون
تفصل هذه
الى امر عليه ولم
ستاتهم
مردد لاصغر
هذا العبد له
ام قد شاع
والحرمان
مراهم دال
على علمهم
عن عبد الله
قال اصفا
كل من اسطاره
ليس يقوم